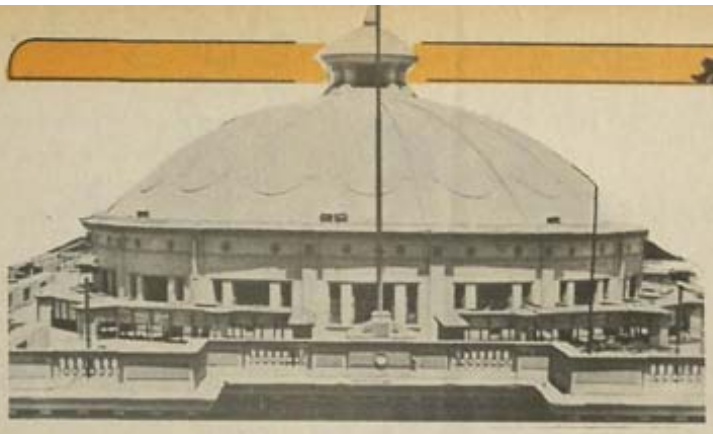

العدالة الضريبية وتملك الصحراء.. لماذا يتعثران ؟!

حامد دنيا

طالب الرئيس السادات بقانون يحقق العدالة الضريبية ، وقانون يبيح تملك الأراضى الصحراوية لزيادة الرقعة الزراعية ، تحقيقا للثورة الخضراء ودعما للأمن الغذائى . . ولم تتمكن الحكومة من تقديم مشروعى القانونين ، ولم يستعمل مجلس الشعب حقه الدستورى فى تقديم اقتراح بمشروعى القانونين . .

إن أكتوبر تحكى لك سر عدم خروج هذين القانونين إلى النور حتى الآن ! !

فى الجلسة الأخيرة لمجلس الشعب فى دورة انعقاده الأولى التى عقدها يوم السبت الماضى برياسة الدكتور صوفى أبو طالب ، والتى وصفها بحق كما جاء فى التقرير الذى قدمه للشعب من خلال المجلس :

أنها أطول دورة عرفها البرلمان منذ قيام الحياة النيابية فى مصر ١٩٢٤ ، حيث شهدت هذه الدورة ١١٢ جلسة وأكثر من ألفى متحدث وثلاث جلسات خاصة ، كما أنها فى نفس الوقت . . أكثر دورة من حيث إنتاج المجلس وحصاده . . ويكفى ما شهدته الفترة الأخيرة من إقرار التعديلات الدستورية وفى مقدمتها إصدار قانون مجلس الشورى وقانون الصحافة كسلطة شعبية رابعة . . بل امتازت هذه الدورة بظاهرة المناخ الديمقراطى السليم ، وقد تجسد ذلك بوضوح فى كل جلسة تقريبا ، حيث كانت تفسح المنصة صدرها وتعطى الفرصة كاملة للمعارضة لتقول كلمتها وتعبر عن الرأى الآخر . . وقد شهد بذلك المهندس إبراهيم شكرى زعيم المعارضة ، عندما جاء دوره للكلام فى الجلسة نفسها طبقا للتقاليد البرلمانية ، وأيده المستشار ممتاز نصار عضو المجلس (المستقل) والسيدة الفت كامل ممثلة حزب الأحرار .

ومن العلامات البارزة والمميزة لتلك الدورة البرلمانية ظاهرة العمل الإيجابى الذى تجلى فى التعاون الوثيق والفعال بين الحكومة والمجلس . . وخاصة فى الفترة الأخيرة بعد تولى الرئيس السادات بنفسه رئاسة الوزارة .

طالب الرئيس السادات بقانون يبيح تملك الأراضى الصحراوية لزيادة الرقعة الزراعية . . وها هو يزرع شجرة كإشارة لبدء الثورة الخضراء فى مصر . .

وألقى الدكتور فؤاد محيى الدين نائب رئيس الوزراء بيان الحكومة أمام المجلس . .

وباختصار . . أستطيع أن أقرر بحق وصدق وأمانة أنه إذا كانت مهمة مجلس الشعب فى الدورة الأولى طبقا للاستفتاء الذى أجرى فى ١٩ ابريل ١٩٧٩ هى إعادة بناء الدولة ، فى ضوء المبادئ التسعة التى وافق الشعب عليها فى ذلك الاستفتاء بما يشبه الإجماع . . فإننا إذا استعرضنا التقرير الختامى لرئيس المجلس تبين لنا أن المجلس قد أوفى فعلا برسالته وأدى مهمته على الوجه الأكمل . .

غير أنه ما زال أمامنا تساؤل يثار فى الشارع السياسى نود الإجابة عنه . . هذا التساؤل ينصب على موضوعات ثلاثة لأنها من الأمور الحاسمة الأساسية :

(١) الناس يتساءلون عن تقنين الشريعة : باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع . . لماذا لم يتم حتى الآن ؟

وبالبحث فى مضابط جلسات المجلس ولجانه تأكد لنا أن اللجان الفنية المتخصصة أنجزت جانبا هاما من أعمالها مثل قانون المعاملات المالية . . والباقى فى سبيل الإنجاز .

(٢) والناس يتساءلون عن قانون الضرائب ! . . لماذا لم يصدر حتى الآن رغم أن الرئيس السادات استعمل حقه الدستورى وأعاد المشروع إلى المجلس ليخرج قانونا يؤكد المعنى الحقيقى للعدالة الضريبية ؟ !

والحقيقة أنه بالنظر إلى أن نظام الضرائب فى أية دولة هو الذى يعكس فلسفتها وفكرها ، فإننى أضم صوتى إلى الجماهير الكادحة المطحونة لأتساءل معهم :

كيف يتصور أننا عدلنا الدستور ، ونصصنا فيه على أن نظامنا اشتراكى ديمقراطى ، وهو ما يعنى نتائج محددة من حيث التقريب بين الدخول وعدالة توزيع الأعباء . . . الخ ، ثم مازلنا نحكم بتشريعات ضريبية ترجع فى أصلها إلى ١٩٣٩ حينما كنا نأخذ بنظام يقال عنه إنه كان رأسماليا ، ثم عدل هذا القانون ببعض التعديلات التشريعية التى عكست مرحلة التشريع الضريبى فى الماركسية ، ثم عدل مرة ثالثة فى ظل الانفتاح الاقتصادى . . ولكن ذلك التعديل الأخير لم يحقق الأهداف المطلوبة التى تعكس فلسفة الاشتراكية الديمقراطية . . فاستعمل الرئيس السادات حقه الدستورى فى رد مشروع القانون إلى المجلس ١٩٧٨ وأعاد المجلس النظر فيه ؟ ! . .

غير أن كل ما صدر من تعديلات لا تعدو كونها عمليات ترقيع لقانون ١٩٣٩ وهو ثوب أصبح باليا مهلهلا لا يتفق مع تطورنا الاقتصادى .

إزاء هذه الحقائق المؤلمة – مع الأسف الشديد – كان لابد أن أقف على القصة كاملة . . سر التأخير فى إصدار قانون يحقق رغبات الناس . . الجماهير الكادحة تنهم وتقول : إن الموظف وحده هو الذى يدفع الضرائب ، ولا يأخذ حقه كاملا . . بينما أصحاب المهن والحرفيون وذوو الدخول الطفيلية ، والشعب يعرفهم جميعا ، لا يدفعون شيئا . . والناس فى هذا الاتهام معهم حق مائة فى المائة . . إن المواطنين العاديين يقولون إلى متى نظل نحن الذين ندفع . . وغيرنا يثرى ويتهرب ؟ !

ذهبت إلى أروقة ودهاليز مجلس الشعب . وقابلت كثيرا من المسئولين . . وكانت هذه الإجابة :

إن الوزارة السابقة – وزارة الدكتور مصطفى

خليل – تنفيذا لتوجيهات الرئيس السادات كانت قد أعدت مشروعا للنظام الضريبى يشمل الدمغة والتعريفة الجمركية وضرائب الدخل وضرائب الاستهلاك .. وحينما طرح هذا المشروع على الرأى العام ، وجهت إليه عدة ملاحظات جوهرية ، الأمر الذى تطلب ضرورة إعادة النظر فى هذا المشروع ..

ولما جاءت الحكومة الجديدة التى تشكلت برياسة الرئيس السادات .. والت دراسة مشروعات قوانين الضرائب السابقة فى ضوء ما أبدى عليها من ملاحظات ، وكذلك طبقا للمناقشات الساخنة التى دارت تحت قبة مجلس الشعب فى الفترة الأخيرة من وزارة الدكتور مصطفى خليل .. حول النظام الضريبى والنظام الاقتصادى برمته ..

ويؤكد المراقبون أن الحكومة الجديدة سوف تتقدم بمشروع قانون للعدالة الضريبية أو للنظام الضريبى بأكمله فى بداية الدورة القادمة لمجلس الشعب .. أى فى نوفمبر القادم إن شاء الله ..

■ ■

وقد علمت أن الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية قد طلب من الدكتور عاطف صدقى أستاذ المالية العامة والضرائب بكلية حقوق القاهرة .. أن يتفرغ لدراسة كل ما كتب وقدم ونوقش عن الضرائب ، حتى يمكن أن تتقدم الحكومة بمشروع كامل ومتكامل لقانون العدالة الضريبية فى أول الدورة القادمة لمجلس الشعب كما وعد الدكتور فؤاد محيى الدين نائب رئيس الوزراء عندما ألقى كلمته فى الجلسة الختامية للدورة الأولى للمجلس طبقا للتقاليد البرلمانية ..

وقد شكلت فعلا لجنة من المتخصصين فى شئون الضرائب والاقتصاد برياسة الدكتور عاطف صدقى لهذا الغرض . واتخذ الدكتور عاطف مكتب الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد فى الوزارة السابقة مقرا مؤقتا له للانتهاء من هذه العملية الهامة فى الوقت المحدد ..

وقد بدأت اللجنة فعلا أعمالها بدراسة ومراجعة مختلف مشروعات قوانين الضرائب السابقة المشار إليها .. وخلال أيام سوف تنتهى هذه اللجنة من وضع اللمسات الأخيرة من الصورة الأولية لمشروع قانون الضرائب ، حتى يمكن أن يطرح المشروع على أوسع نطاق للمناقشة بين المتخصصين فى شئون الاقتصاد من أساتذة الجامعات

د . صوف أبو طالب . مكن للمعارضة من أن تعبر عن رأيها تحت القبة .

د . فؤاد محى الدين .

د . عبد الرزاق عبد المجيد .

د . عاطف صدقى .

وأعضاء النقابات والمجالس القومية واتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات ورجال الإعلام من إذاعة وتليفزيون وصحافة .. وغيرها من الهيئات المتخصصة والمتصلة بالضرائب وبالمال من جميع النواحى . وذلك حتى يمكن أن تتقدم الحكومة لمجلس الشعب فى الدورة القادمة – وسوف تكون الرابعة – بمشروع كامل ومتكامل لقانون الضرائب يحقق العدالة فى توزيع الضرائب .. وذلك بعد أن تدخل على مشروعها كل ملاحظات وآراء المتخصصين والمعنيين من فئات وهيئات الشعب المختلفة . وآمل أن يتم ذلك كله فى موعد أقصاه نهاية سبتمبر أو أوائل أكتوبر القادم بإذن الله ..

وقد علمت أن اتجاه اللجنة المشكلة لوضع المشروع الجديد لقانون الضرائب فيما يتعلق بضريبة الاستهلاك . يتضمن هدفين رئيسيين :

(١) توحيد الضرائب الأربع وهى : الانتاج والاستهلاك وفروق الأسعار والإتاوات .. فى ضريبة واحدة ، مع توضيح معالمها من جميع النواحى دون أية زيادة لا فى العبء ولا فى النطاق الضريبى .

(٢) فرض ضريبة مستقلة على ما يسمى بمظاهر الاستهلاك الترفى مثل : شقق الشقق الفاخرة . إذ من غير المعقول أن تكون هناك شقة مكونة من ثمان أو عشر غرف مؤجرة بـ ١١ جنيها أو عشرة جنيهات طبقا للقانون القديم .. أظن أن العدالة تقتضى أن تفرض ضريبة مستقلة جديدة عليها لصالح الدولة تصل إلى ٨٠٪ من قيمة الايجار طبقا لكل شريحة وهكذا ..

وبالنسبة لضريبة الدخل : فالاتجاهات السائدة تنحصر فى :

(١) الانتقال المتدرج نحو الضريبة الموحدة على الدخل . وفى هذا الخصوص هناك اقتراح بإجراء تفرقة فى المعاملة الضريبية بين الأفراد من ناحية وشركات الأموال من ناحية أخرى ..

(٢) الرغبة فى تخفيف العبء عن المستهلك ، حتى يمكن أن نمنع التهرب من دفع الضريبة .. وذلك عن طريق تخفيض الأسعار .. الخ .

(٣) التخفيف عن الفئات محدودة الدخل أو ذوى الدخل الثابت عموما ..

(٤) ومن أهم الاتجاهات أو المحاور الجديدة للاتيان بقانون ضريبى عادل . إصلاح الجهاز الضريبى بجميع مستوياته ، لأن أى تشريع لا تتوافر للإشراف على تطبيقه الإدارة الكفء يصبح حبرا على ورق ..

■ ■

والناس يتساءلون أيضا عن مشروع قانون الثورة الخضراء .. يتناقشون بالذات فى جزء هام منها ، ذلك الجزء الذى يتعلق بكيفية تملك الأراضى الصحراوية وكيفية تنظيم زراعتها والعلاقات الاجتماعية بها ..

المواطنون يتساءلون : لماذا لم يعرض مشروع هذا القانون أمام مجلس الشعب فى دورته السابقة رغم أهميته القصوى من حيث زيادة الرقعة الزراعية أو تحقيق الثورة الخضراء ، كما نادى الرئيس السادات أكثر من مرة منذ فترة طويلة ؟

والغريب فى الأمر أن الوزارة السابقة كانت قد بدأت فى وضع السبل التى تنظم استغلال الصحراء ومد العمران إليها .. فقدمت لمجلس الشعب قانون المدن والمجتمعات الجديدة ..

ولاشك أن هذا القانون ساعد وسيساعد فى المستقبل على مد العمران إلى خارج الوادى الضيق . كما سيساعد على إعادة التوزيع الجغرافى للسكان ..

غير أن الحكومة لم تقدم فى نفس الوقت القانون الذى كان يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع هذا القانون . أو بعبارة أخرى القانون التوأم لقانون المدن والمجتمعات الجديدة . وهو قانون تنظيم زراعة الأراضى الصحراوية ..

إذ من غير المعقول ولا من المقبول أن نبنى مدنا ومجتمعات جديدة فى الصحراء ، بينما مازال يحكم ملكية الأراضى الزراعية واستغلالها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الذى يعتبر كل أرض صحراوية ملكا للدولة ، ويمنع تملكها بأية صورة من الصور ، أو يمنع استغلالها إلا عن طريق الدولة ! ! وهذا القانون العجيب الغريب الذى يجب أن يسقط فورا هو بلاشك من أسباب عدم زيادة الرقعة الزراعية فى بلادنا وعدم التوسع فى استصلاح الأراضى الصحراوية ..

إن الاحصاءات تشهد أنه منذ ١٩٦٤ – وقت صدور ذلك القانون – حتى الآن لم تزد الرقعة الزراعية فى بلادنا شيئا ، بل على العكس أكلت منها المبانى ! !

هذه هى حكاية أسباب عدم مناقشة قانون الضرائب وتنظيم استغلال الأراضى الصحراوية فى دورة مجلس الشعب المنتهية يوم السبت الماضى .. من الألف إلى الياء ، باعتبارهما قانونين جوهريين ، لتحقيق العدالة الضريبية ولزيادة الرقعة الزراعية فى بلادنا كما طلب الرئيس السادات أكثر من مرة ..

ولكى لم أقنع .. فإذا كانت الحكومة لم تتقدم بمشروعى القانونين الجوهريين ، فلماذا لم يتقدم أعضاء مجلس الشعب أنفسهم باقتراح بمشروعى قانونين فى هذا الشأن ، وهذا حق دستورى لهم ويعتبر الآن من واجبهم الوطنى ؟

حملت هذا السؤال إلى الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب .. وكانت إجابته :

إن كلا القانونين من القوانين الاقتصادية الخاصة التى تعكس سياسة الدولة الاقتصادية وإشرافها على الإنتاج وتوجيه الاستثمارات .. الخ . ولا يصح سياسيا ولا اقتصاديا أن ينفرد أعضاء مجلس الشعب بمثل هذا القانون ، لأن وضعه يحتاج إلى تخصص دقيق جدا وخبرة ودراسات لا تتوافر لدى الكثيرين من أعضاء مجلس الشعب .. والصحيح والأسلم من الناحية السياسية والاقتصادية أن تتقدم به الحكومة بما يتوافر لديها من أجهزة حكومية وخبراء ودراسات متخصصة ، ثم يناقش فى اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب حيث يجرى أى تعديل إن كان هناك محل له ..

■ ■

أتمنى لأعضاء مجلس الشعب إجازة سعيدة يقضونها فى دوائرهم مع ناخبيهم يبحثون معهم على الطبيعة مطالبهم ومشاكلهم .. ومهما تعب أعضاء المجلس وبذلوا من جهد فى الدورة السابقة ، فلا يمكن ولا يصح أن ينسوا فضل جماهيرهم عليهم ..

وإلى اللقاء فى الدورة الثانية الجديدة لمجلس الشعب بعد انتهاء عطلة الصيف البرلمانية .. وكل سنة والنواب يعملون فى تعاون وثيق مع الحكومة ، تحت القبة وفى الوزارات والمحليات ، لصالح الشعب ، ومن أجل رفعة مصر دائما ..